

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف فلا يخُيَّرَ عن الحال والتمييز لأنك لو قلت في () (جَاءَ زَيْدٌ ضَاكِكًا) : الذي جاء زَيْدٌ إِيسَاهُ ضَاكِكٌ - لكنت قد نصبت الضمير على الحال وذلك ممتنع لأن الحال واجبُ التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي فلا يخبر عن الهاء من نحو زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ لأنها لا يُسْتَغْنَى عنها بالأجنبي ك () و () (بكر) () وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت () (الذي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ) () فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار والضمير المتصل الآن خِلافٌ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخبرته ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقى الموصول بلا عائدٍ وإن قَدَّرْتَهُ عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور ب () أو ب () أو () (مُنْذُ) () لأنهنَّ لا يجرن إلا الظاهر والإخبار يستدعى إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم فإذا قيل () (سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ) () جاز الإخبار عن () (زيد) () وامتنع الإخبار عن الباقي لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما () (عمرو الكريم) () فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخرت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز فتقول في الإخبار عن المتضايقين () (الذي سَرَّ هُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ) () وكذا الباقي